المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/05/2015

حسن طارق يكتب: الأمن والحرية

حسن طارق

في هذا الشهر، خلد المغرب ذكرى مرور اثنا عشر سنة على الأحداث المفجعة لماي 2003، وتم تعيين عبد اللطيف الحموشي، مديرا للأمن الوطني، مع احتفاظه بمنصبه على رأس الإدارة العامة لمراقبة التراب الوطني، **ونظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، ندوة دولية حول: «الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، التحديات والممارسات الفضلى»، كما أعلنت منظمة العفو الدولية «أمنيستي» تقريرها حول التعذيب في المغرب، ومما جاء في التقرير أن المغرب عرف ما بين 2010 و2014 وقوع 173 حالة تعذيب. في هذا الشهر نفسه عادت الصحافة في حالات متفرقة للحديث عن حالات تعذيب محتملة، كما وقع في مكناس الأسبوع الماضي، وأعلن المكتب المركزي للأبحاث القضائية عن تفكيك خلية إرهابية كانت تعمل على تجنيد مقاتلين مغاربة للذهاب إلى تنظيم «الدولة الاسلامية».

ما الذي يجمع يا ترى شتات هذه الأخبار المتفرقة؟ إنه بالتأكيد سؤال الحكامة الأمنية، السؤال الذي شكل أحد أقوى مخرجات تمرين هيئة الإنصاف والمصالحة، ثم عاد بعد ذلك ليبصم حضورا مهما لحظة الحوار العمومي الواسع الذي عاشه المغرب في سياقه ربيعه «الديمقراطي» بمناسبة تعديل الدستور. يعود السؤال مجددا عند تقييم الجهد المغربي في مكافحة الإرهاب، كما يعود عندما تطفو إلى سطح الأخبار إحدى حالات التعذيب بمخافر الشرطة، أو عندما يسجل انفلات في تدبير القوات العمومية لتظاهرة سلمية أو لحركة احتجاجية اجتماعية، يعود عندما نفكر في الأرضية المعيارية والقانونية من زاوية حقوق الإنسان، وعندما نفكر في مواجهة التحديات التي يطرحها تنامي الجريمة. إننا في الواقع بصدد التقاء مسارات متقاطعة، المسار الأول يهم سياسة أمنية آخذة في التبلور منذ بداية الآلفية الثالثة، (تحديدا منذ 2001/2002)، تاريخ التحول الاستراتيجي العالمي الكبير للظاهرة الإرهابية، لكن، كذلك، تاريخ اكتشاف خلايا إرهابية وتكفيرية مغربية، قبل أن يشكل 16 ماي عاملا محددا في تسريع بناء التوجهات الأمنية الجديدة، التي كان عليها أن تواجه تحديا جديدا، مخيفا ومختلفا، بآليات غير مسبوقة، وبهاجس استباقي مبني على المعلومة، وخبرة بشرية كفأة.

لذلك كانت كلمة السر هي (التنسيق)، التنسيق بين الأجهزة المختلفة المكلفة بالأمن الداخلي، ثم التنسيق بين هذه الأجهزة ونظيرتها المكلفة بالأمن الخارجي، ثم التنسيق في مستويات أكبر مع دول أوروبية وعربية وغيرها. وإذا كان العجز المعلوماتي الفادح حول الامتدادات البشرية للفعل الإرهابي، قد جعلت الدولة، مباشرة بعد 2003، تلجأ إلى تقنية الاشتباه الجنائي المعمم، وهو ما جعل الكلفة الحقوقية لتدبير الملف عالية، باعتراف من أعلى السلطات السياسية، وتأكيد من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك، فإن التدبير الأمني لملف الإرهاب فيما بعد سيعرف الكثير من الفعالية الاستباقية، ويبدو اليوم من خلال الإجراءات المتواترة أننا أمام إعادة هيكلة كبرى لأدوات عمل هذه السياسة ومرجعياتها.

المسار الثاني هو مسار الالتزامات الحقوقية للبلاد، سواء تلك التي أصبحت بمثابة مكتسبات يومية للشعب المغربي، أو تلك التي تم تكريسها في الدستور والقوانين، أو تلك التي تتضمنها المرجعيات الحقوقية الدولية التي انخرط فيها المغرب، وهنا فإن مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية، تجعله مطالبا بتفعيل النظام الوقائي المتضمن في مقتضياته، من خلال آلية وطنية جد مهمة سيكون مطروحا عليها المساهمة في القطع مع تواتر اللجوء إلى حالات التعذيب في مخافر الأمن وأماكن الاحتجاز. تواتر قد يكون فعلا لا يؤشر على سياسة ممنهجة، ولكنه في المقابل يظل جد مقلق من الناحية الحقوقية.

إننا في النهاية أمام جدلية قديمة تهم قضيتي الأمن والحرية، لكنها جدلية، ودون أن تتنازل عن تعقدها، باتت اليوم، محكومة بمرجعيات جديدة، لا تسمح من جهة، بالتضحية بالأمن الجماعي والفردي أمام مخاطر الإرهاب، كما لا تسمح بالتضحية بالحريات الفردية والعامة أمام تضخم النزعة الأمنية.

http://ar.yabiladi.com/articles/details/36131/%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9.html

حقوق الإنسان في عالم شمولي: أية رهانات؟

https://www.youtube.com/watch?v=zfssR4fwuZc

Connect Institute | AGORA 3 - Driss El Yazami

https://www.youtube.com/watch?v=fhRI5LZcQ6M

سكريتارية نساء النهج تسجل بكل مفارقة: أن دعاة تجريم الإجهاض لدواعي الحق في الحياة هم من يدافعون عن الإعدام كقتل للوجود البيولوجي للإنسان!

سكريتارية نساء النهج تسجل بكل مفارقة: أن دعاة تجريم الإجهاض لدواعي الحق في الحياة هم من يدافعون عن الإعدام كقتل للوجود البيولوجي للإنسان!

حوار الريف

اعتبر بيان للسكريتارية الوطنية للعمل النسائي للنهج الديمقراطي، أن النقاشات التي أطلقت حول اختلاف المواقف والآراء من مسألة تجريم الإجهاض في القانون الجنائي قد تم احتواءها عبر "**المجلس الوطني لحقوق الإنسان** " الذي تكلف بضبطها في الوقت الذي " بدأ الموضوع يتحول إلى قضية رأي عام " والهدف من ذلك حسب الهيئة المذكورة هو " كبح إمكانية جعله موضوع نقاش مجتمعي حقيقي."

وفي تحليلها لمضامين التعديل المقترحة، لم تر في ذلك أي تغيير يذكر عما هو سائد في القانون الجنائي الحالي مما جعل النقاش حول مسألة الإجهاض مجرد " مسرحية مبتذلة، شأنها شأن بعض القضايا المماثلة التي عرفت تقاطبات وتجاذبات حادة " انتهت إلى اختزالها "فيما يرضي السلطة ".

وخلص ذات البيان إلى التأكيد على أن "ما آل إليه النقاش حول الإجهاض والنتائج المترتبة عما سمي بالمشاورات حوله والتي ينطبق عليها المثل القائل "تمخض الجبل فولد فأرا" ذلك ان الحالات التي اعتمدت في رفع التجريم عن الإجهاض لا تشكل إلا جزءا ضئيلا من الحالات التي يتم فيها اللجوء إليه، والتي تجاوزت 800 حالة يوميا حسب الإحصائيات المتداولة، مما سيجعل حياة وصحة النساء التي يهددهما الإجهاض غير الآمن واقعا مستمرا ولن يغير القرار المعلن عنه في الواقع شيئا".

وتساءلت الهيئة النسائية بكل مفارقة عن وجود نفاق سياسي لدى دعاة تجريم الإجهاض تحت دواعي الدفاع عن الحق في الحياة بينما ولا يتردد هؤلاء "في الدفاع في نفس الوقت على عقوبة الإعدام التي تنتهك هذا الحق أبشع انتهاك، في تحد سافر للحق للحياة الذي يعتبر حقا مقدسا عندما يتعلق الأمر بإنسان له وجود بيولوجي واجتماعي وقانوني."

وفي تفسيرها لخلفيات القرار المتخذ، اعتبرت الهيئة النسائية التقدمية أن ذلك يعكس " التقاء لمصالح نظام طبقي بورجوازي ومصالح نخبة دينية تقليدية متخلفة" في إشارة إلى التواطؤ الحاصل بين النظام والحزب الإسلامي الحاكم واغلبيته.

ولم يفت ذات الهيئة أن تحث ما أسمتها بالصف التقدمي الديمقراطي، الذي عليه، حسبها، مواصلة الدفاع عن حقوق المرأة في ظل " نظام يحترم الحقوق والحريات والذي لن يتحقق دون إقرار العلمانية التي وحدها ستضع حدا لاستغلال وتوظيف الدين للدفاع عن مصالح طبقية وتبرير الاستغلال والاضطهاد."

حوار الريف: المصدر بيان السكريتارية الوطنية للعمل النسائي

http://dialoguerif.com/index.php/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9/4029-%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A8%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A3%D9%86-%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%87%D9%85-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%83%D9%82%D8%AA%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

08- 11019

تظاهرة ثقافية وفنية بالمحمدية «من أجل إدماج المهاجرين الأجانب في النسيج السوسيو ثقافي المغربي»

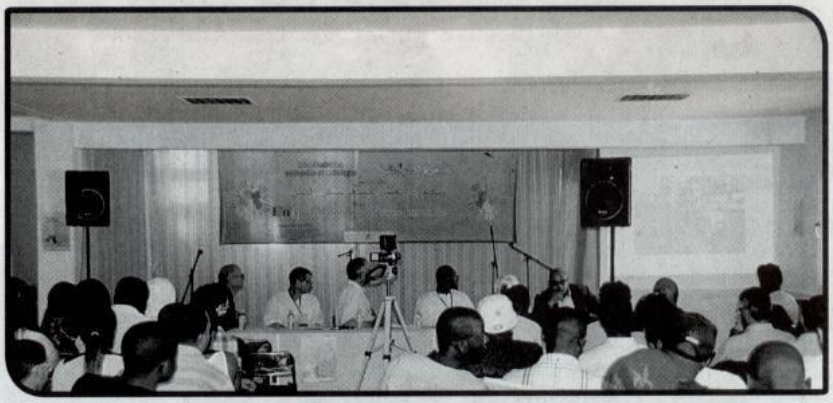

جانب من التظاهرة

في إطار استمرار «شبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية بالمحمدية» في تنفيذ أنشطة مشروع: «من أجل إدماج ميسر للمهاجرين الأجانب في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي المغربي» لسنة 2014، وتحت شعار لنتعلم أن نعيش جميعا بشكل أفضل، تم تنظيم تظاهرة ثقافية فنية يوم السبت 16 ماي 2015 بمقر « دار الشبيبة الطالبة، الدار البيضاء، بمعية شركاء الشبكة: اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان – جهة البيضاء سطات، وجمعية ريم الأمل والتنمية، ولجنة ENTUS المكلفة بقضايا المهاجرين جنوب الصحراء، جمعية دار الشبيبة الطالبة «بالبيضاء» حيث حضرها أكثر من 120 مشاركا ومشاركة، من مختلف الفئات الاجتماعية ومختلف الجنسيات التي ينتمي إليها هؤلاء المهاجرون، وخاصة من أفريقيا جنوب الصحراء، (السنغال -الكونغو- الكاميرون – مالي – تشاد- بوركينافاصو- الصومال.....)، والذين شاركوا في إغناء وتنشيط فقرات التظاهرة المتنوعة، بما لديهم من فرق موسيقية ورقصات أصيلة، ومعارض للأزياء والمنتوجات الاستهلاكية الغذائية المحلية، والتي كانت تصب في اتجاه تحقيق الشعار الذي وضع لهذه التظاهرة: «الثقافة والفن في خدمة التعايش بين الشعوب» ، والذي كان محور النقاش الذي دار بين ممثلي وممثلات الأطراف المنظمة، وبين جمهور الحاضرين.

وبعد الانتهاء من عرض ملخص التجارب الثلاث في موضوع اشتغال المنظمات والجمعيات المغربية المشاركة والمنظمة للتظاهرة، سواء عبر شريط فيديو بالنسبة لتجربة شبكة الفضاء الحر بالمحمدية، او عبر مداخلات كما كان الشأن بالنسبة لتجربة جمعية ريم الأمل والتنمية، او لجنة ENTUS، تم الوصول إلى خلاصات مفادها:

أن المبادرة المغربية بتسوية أوضاع المهاجرين على أرضه كانت مبادرة هامة، وإن كانت محدودة في الزمن وعدد المستفيدين والمستفيدات، مع تعبير العديد من المتدخلين عن الأمل في فتح المجال للأعداد الكبيرة المتبقية.

أن عملية التعايش بين الجنسيات المتواجدة فوق التراب الوطني لا يمكن أن تمر عن طريق الإدماج وحده، بل عن طريق توفر الرغبة في اندماج هؤلاء الوافدين في النسيج الاجتماعي و الثقافي المغربي، وهذا مالا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر شروط أساسية تؤدي إلى تحقيق الأهداف المتوخاة منها:

أن تعلم لغة الآخر مدخل أساسي لذلك ولابد أن يبذل فيه المهاجرون مجهودا لتعلم لغة التواصل للبلد المستقبل.

أن التعرف على ثقافة الآخر والعمل على احترامها وتثمينها يشكل أداة للتفاهم والتواصل ، وهذا ما يجب أن تلعب فيه التظاهرات الثقافية والفنية دورا كبيرا، تكون محور اهتمام وسائل الإعلام عموما، والعمومي على وجه الخصوص، في اتجاه ترسيخ ثقافة التعايش والتسامح وقبول الاختلاف.

أن دور الدراسات والأبحاث العلمية والسوسيولوجية دور كبير في إعادة تشكيل وعي المغاربة عبر النقاش العمومي المفتوح والمنفتح، حول مرتكزات الهوية المغربية ومعايير تحديدها والانتماء لها، حتى لا تكون هوية منغلقة .

أن تشكل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في أسرنا ومنظومتنا التربوية والتعليمية والتكوينية مدخلا لترسيخ المقاربة الحقوقية لدى الناشئة والأجيال القادمة، لتيسير قبول الآخر المختلف.

أن الاطلاع على التجارب والخبرات الدولية في مجال معالجة قضايا الهجرة والمهاجرين ومساءلة تسوية أوضاعهم وإدماجهم أمر مطلوب لتحقيق مطلب التعايش.

أن المقاربة التشاركية في صياغة وبلورة الاستراتيجيات المستقبلية لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان هي الآلية الناجعة لتحقيق أهداف التعايش بين مكونات المجتمع المغربي.

استقلال النيابة العامة: أية مؤيدات دستورية وواقعية؟..

موضوع يوم دراسي برحاب الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية

فجر مبارك

نظم، مؤخرا، المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بالرشيدية، بشراكة مع شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، ونقابة هيئة المحامين بمكناس والمكتب التنفيذي لنادي قضاة المغرب، يوما دراسيا حول في موضوع: «استقلال النيابة العامة»: «أية مؤيدات دستورية وواقعية؟»، برحاب الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية.

وقد افتتح هذا اليوم الدراسي بكلمة رئيس نادي قضاة المغرب، وكلمة ممثل نقيب هيئة المحامين بمكناس، بعدها كلمة رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب وكلمة السيد رئيس شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية

انطلق البرنامج العلمي لليوم الدراسي بكلمة ذ. ياسين مخلي عن نادي قضاة المغرب حول استقلالية النيابة العامة عن السلطة التنفيذية تنزيل عملي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، حيث أشار في كلمته إلى أن هذا الموضوع مازال النقاش في شأنه محتدما ويؤرق المنظومة القضائية ولجن البرلمان والمجلس القضائي.. مضيفا أن إصلاح منظومة العدالة يعكس «تواطأ» حول موضوع إصلاح القضاء وكذا استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، والانتصار في بعض تبعيتها للوكيل العام للملك لمحكمة النقض، معتمدا على مذكرة قضاة المغرب حول القانون التنظيمي التي تحمل تاريخ 23 ماي 2013 والتي حددت ميكانيزمات دقيقة وتفاصيل شمولية حول آليات الرقابة والمحاسبة للنيابة العامة.

وفي مداخلة نذير المومني مدير الدراسات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع: «حجج **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** من أجل استقلال النيابة العامة، تحدث عن المجلس الذي اشتغل عن النظام الأساسي للقضاة وساهم بتقديم عدد من الحجج التي بني عليها موقفه في ما يتعلق باستقلالية النيابة العامة، موضحا أن المجلس تقدم بمساهمات كتابية في إطار الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة من خلال الندوة الموضوعاتية حول استقلالية النيابة العامة.

واعتمد المومني في مداخلته على مقررات أجنبية التي لها نفس التداعيات حول استقلالية النيابة العامة والتي تنهج التراتبية، وقدم أربع مستندات مستوحاة من دستور البلاد، والذي بنى عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان موقفه من أجل استقلالية النيابة العامة وهي:

أولا، مبدأ فصل السلط،

الحجة الثانية، يتعين اعتبار دور الملك كضامن استقلال السلطة القضائية بوصفه الحكم الأسمى بين مؤسسة الدولة.

الحجة الثالثة، أن الدستور يقدم الضمانات الضرورية للاستقلال الخارجي للسلطة القضائية إزاء مختلف السلط القضائية.

والحجة الرابعة، أن مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة المنصوص عليه في الدستور ويتم إعماله فيما يخص دور لنيابة العامة من خلال أجرأة الفصول: 109، 110، 111، 114 و128 من الدستور.

من جهته، تحدث الأستاذ محمد الهيني عن جمعية عدالة ونائب الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة عن موضوع: «آليات مراقبة ومحاسبة النيابة العامة «، حيث أشار، في معرض كلمته، إلى عدة مبادئ دستورية يمكن بها تحقيق استقلالية القضاء، مؤكدا على الضمانة الملكية من

خلال التعيين والعزل، ومراجعة قرارات المجلس الأعلى، والطعن في قرارات النيابة العامة الإدارية أمام القضاء الإداري، ودعوى المسؤولية الإدارية والمخاصمة ضد أعضاء النيابة العامة، وآليات التجريح والتأديب والعزل وإنهاء المهام، والدعاوي الجنائية عن الشطط في استعمال السلطة..

عندما نقول –يضيف الأستاذ المحاضر– إنه يجب أن تستقل النيابة العامة بشكل مطلق، يعني أننا نريد أن نؤسس للتحفظات ونريد أن نؤسس لدولة النيابة العامة، وعندما نخول لجهة ما تعيين النيابة العامة بدون حسيب ولا رقيب، ألا يشكل هذا مسا بها. كما أن المتدخل اعتبر هذا النقاش حول النيابة العامة هو نقاش سليم، في زمن كان لا أحد يستطيع الحديث عن استقلالية الحق العام، وكان فقط وحدهم المحامون هم الذين كانوا في الواجهة

وكانوا ينادون بالاستقلالية، وكانوا يناضلون لأكثر من ستين سنة من أجل ذلك.

أنس المشيشي الأستاذ الباحث بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، عرض مختلف التجارب القارية منطلقا من النماذج الأقل استقلالية كألمانيا إلى الأكثر استقلالية كإيطاليا، مرورا بنماذج أخرى تتفاوت من حيث استقلالية النيابة العامة، إلى أن خلص إلى التوجه العام الذي يروم في جميع الدول ذات النهج الديمقراطي إلى تعزيز استقلال النيابة العامة، بل يضيف الأستاذ المشيشي حتى في الدول الأقل استقلالية استطاعت النيابة العامة الحد من التبعية للسلطة التنفيذية.

وكانت مشاركة المرأة حاضرة في هذه الندوة الحقوقية، ممثلة في المحامية والبرلمانية فتيحة مقنع، عضو كذلك في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تناولت موضوع «استقلالية النيابة العامة في ظل دستور 2011»، التي ركزت فيه بأهمية «استقلال وكيل الملك لدى محكمة النقض»، والتي تساءلت من خلاله عن الجهة التي لها الحق في مساءلة وكيل الملك عملا بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة التي ينص عليها دستور المملكة.

وقد شهد هذا اليوم الدراسي حضورا بارزا لثلة من الأساتذة القضاة والأساتذة الباحثين والمحامين والحقوقيين والمثقفين والمهتمين والطلبة.

http://www.ailmaroc.net/ail.asp?codelangue=29&id_info=214651

في لقاء تشاوري حول محاربة السيدا ومجال الإدمان

فاعلون محليون ووطنيون يناقشون مقاربة جديدة للتعاطي مع مستعملي المخدرات صحيا وحقوقيا

◇ الحسيمة: خالد الزيتوني

◆ نظمت كل من جمعية محاربة السيدا واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناظور، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، صباح يوم السبت 23 ماي الجاري، بأحد فنادق مدينة الحسيمة، لقاء تشاوريا ضم فاعلين محليين ووطنيين حول محاربة السيدا ومجال الإدمان وتقليص مخاطر تعاطي المخدرات، بناء على مقاربة الصحة وحماية حقوق الإنسان.

اللقاء الذي أطره كل من الدكتور مولاي أحمد الدريدي المنسق الوطني لجمعية محاربة السيدا، والمسؤول عن الترافع وحقوق الإنسان، ومحمد الخماس المنسق الوطني لبرنامج تقليص مخاطر الإصابة بالسيدا عند متعاطي المخدرات الصلبة، والدكتور محمد بادي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناظور، وحضره فاعلون بالمجتمع المدني، وممثل عن القضاء، ممثل عن الدرك، ممثل عن الأمن، ممثل عن التعليم، الصحة، الشبيبة والرياضة، كان من أجل خلق مقاربة جديدة لمتعاطي المخدرات مبنية على الصحة وحقوق الإنسان، وذلك بتبني مبادرة جديدة للترافع على أرضية ما تضمنه إعلان الرباط.

الدكتور الخماس محمد أكد في تصريح خص به جريدة «الأحداث المغربية»، أن مشاركته في اللقاء كانت من أجل المساهمة في بلورة مقاربة جديدة، عن متعاطي المخدرات الصلبة، تعتمد أساسا على حق الولوج للمؤسسات الصحية، وحقوق الإنسان، كما أنها تأتي في سياق عدة لقاءات جهوية في المدن التي تعرف بكثرة آفة الإدمان على المخدرات الصلبة، خاصة بمدن الشمال الممتدة من وجدة، الناظور، الحسيمة، طنجة، تطوان، وهي لقاءات تسعى لتجنيد شركاء بالمجلس كاللجنة الجهوية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، لغاية توفير محيط وشراكات تسعى للضغط على الدولة المغربية لإعادة بناء سياساتها اتجاه مستعملي المخدرات، باحترام الحق في الولوج للصحة.

مولاي أحمد الدريدي المنسق الوطني لجمعية محاربة السيدا والمسؤول عن الترافع وحقوق الإنسان بالجمعية أكد للجريدة أن اللقاء يدخل في إطار الترافع الذي تقوم به جمعيته في إطار استمالة كل الفاعلين لتبني مقاربة جديدة مع الجمعية، للتعاطي مع مستعملي المخدرات، مبنية على حقوق الإنسان. وأضاف في ذات تصريحه أن مصلحة المجتمع هي أن نصل للفئات الأكثر عرضة للإصابة بالسيدا عن طريق استعمال المخدرات، والوصول لتلك الفئة يتطلب رفع كل الحواجز المؤدية للتمييز، والتي تحول ضد الوصول للمدمنين متعاطي المخدرات الصلبة قصد إدماجهم في منظومة وقاية، التي تعتبر هي الكفيلة وحدها لوقف زحف الوباء.

الدكتور محمد بادي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة الناظور، تحدث في مداخلته عن الاستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان والسيدا 2013 – 2016، وعملية إعداد هذه الاستراتيجية، والنتائج والأهداف المتوخاة منها، حيث أوضح ضرورة العمل التشاوري الوطني، لتحديد الآليات الكفيلة القادرة على احترام الحقوق لهذا الصنف من المرضى، الذين يعانون أمام ضعف الرعاية الصحية والولوج إلى العلاج.

أصيب عبد اللطيف رئيس كنفدرالية جمعيات صنها جة الريف اعتبر في تصريح للجريدة أدلى به على هامش مشاركته في اللقاء أن الشمال أصبح عرضة للمخدرات الصلبة وتزايد ضحاياها، خاصة بمناطق إنتاج الكيف التي تحولت لقاعدة خلفية لإعادة توزيع هذا الصنف من المخدرات الصلبة، التي أصبحت تدخل للمنطقة عن طريق مقايضتها بالكيف، كما اعتبر مشاركته في اللقاء أنها كانت من أجل تسليط الضوء على مشاكل التنمية التي تعرفها مناطق إنتاج المخدرات بشمال المغرب خاصة قبيلة صنهاجة التي تعاني من مختلف أشكال التهميش، الذي تسبب في خراب قل نظيره نتجت عنه كثرة البطالة من جهة وغياب التنمية التي ظلت مفقودة بتلك الربوع، وذلك في الوقت الذي تعالت فيه أصوات أخرى بالمنطقة تدعو لإعادة النظر في تجريم زراعة القنب الهندي، وتدعو لتقنينه وعدم متابعة الفلاحين البسطاء.

اللقاء تم اعتباره تشاوري وهو يروم لم الفاعلين وطنيا في مجالي محاربة السيدا والإدمان وتقليص مخاطر تعاطي المخدرات بناء على الصحة وحماية حقوق الإنسان، وهو استمرار لفعاليات الندوة الوطنية الثانية المنعقدة بالرباط يوم 9 أكتوبر 2014، التي جاءت آنذاك بمبادرة من جمعية محاربة السيدا، والتي عرفت مشاركة مهني الصحة العقلية، رجال قانون، فاعلين مدنيين في مجال محاربة السيدا، مهنيي تقليص خطر الإصابة عند متعاطي المخدرات، ومتعاطين سابقين للمخدرات يتابعون العلاج البديل بالميتادون، وباحثين، والتي أثمرت إعلان الرباط من أجل مقاربة جديدة لتعاطي المخدرات، مبنية على الصحة وحقوق الإنسان، وذلك بتبني مبادرة جديدة للترافع تروم تقليص مخاطر الإدمان.

أرقام صادمة تم إلقاؤها في وجه الحاضرين، يتم الكشف عنها لأول مرة بالحسيمة كما بالشمال، رغم غياب إحصاءات رسمية بالنسبة للأولى، فإن الجمعيات العاملة في ذات المجال أكدت انتشار آفة الإدمان على المخدرات الصلبة كالنار في الهشيم، حيث اعتبر المتدخلون أن القوانين أصبحت تحد من التدخل الطبي، وسياسة تقليص المخاطر، كما أن 65 % من الحالات الجديدة المصابة بالأيدز هن عاملات وعمال جنس، كما دعوا لاعتماد مقاربة جديدة وبديلة استنادا لنداء الرباط المذكور، قصد تغيير بعض النصوص القانونية للحد من مخاطر الإصابة بالسيدا.

اتساع رقعة الإدمان على المخدرات الصلبة دفعت بالجمعيات الفاعلة في الميدان لدق ناقوس الخطر، فمن بين كل 100 مدمن على المخدرات الصلبة، نجد 11.4 % مصاب بالسيدا، كما أن ما بين 46 إلى 60 بالمائة من المدمنين مصابين بالالتهاب الكبدي، علاوة على كون العديد من النساء الحوامل المدمنات على المخدرات الصلبة يعانين من صعوبة الولوج للعلاج، ناهيك عن الارتفاع المطرد في أعداد ضحايا المخدرات الصلبة الذين وصل عددهم بالمغرب، وفي غياب إحصائيات عامة لأزيد من 2000 مدمن، منهم 130 يعالجون بالميتادون، و160 في لائحة الانتظار.

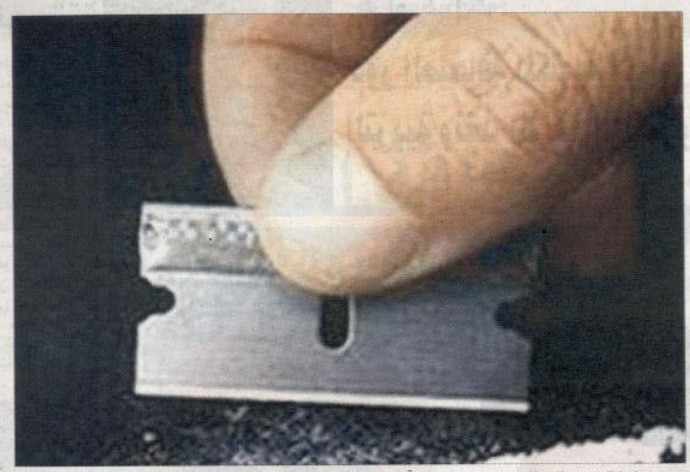

اللقاء كان الهدف منه حسب فعاليات مشاركة فتح نقاش وطني للنهوض بسياسات تقليص المخاطر الصحية المرتبطة بتعاطي المخدرات، والاعتراف للأشخاص المدمنين بحقهم الإنساني في الكرامة والتعامل معهم على أساس أنهم مرضى بحاجة للمساعدة والحماية وعدم اعتبارهم كمجرمين، وتحديد السياسات الموجهة لمجابهة المخدرات يجب أن تعتمد على مقاربات تشاركية، تدمج الأشخاص المتعاطين للمخدرات، بالتخصصين في الصحة العمومية، بهدف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإدمان بالإعلام وبالتحسيس.

اللقاء أوصى كذلك بضمان مجانية العلاج لمتعاطي المخدرات، وتمكينهم من العلاجات الخاصة بمكافحة الإدمان بما في ذلك الحصول على العلاج البديل، بـ«الميتادون» وكذلك التكفل والعناية الشاملة بما فيها الرعاية الاجتماعية والدعم النفسي، وتوسيع خدمات تقليص خطر الإصابة وتسريع الحصول على العلاج البديل بالميتادون، وتوفيره في المستشفيات والسجون، والاستمرار في العمل الذي أطلقه وزارة الصحة لتحسيس وتكوين العاملين في الصيدليات والمهنيين الصحيين.

وطالب المشاركون في اللقاء باحترام الإجراءات والمساطر القانونية، وضمان احترام حقوق الإنسان لمتعاطي المخدرات، على أساس أن يحصل المتعاطي للمخدرات على نفس الحقوق التي توفر لكافة المواطنين سواء في الحراسة النظرية، في المحاكم، في السجون، فيما يتعلق بتوفير البيئة القانونية لضمان حقوق الإنسان لمتعاطي المخدرات، وكذلك مراجعة ظهير 21 ماي 1974 في إطار إصلاح القانون الجنائي، والنهوض بترسانة الأحكام البديلة وتسهيل توجيه المتعاطين للولوج للأدوية والعلاجات المقترحة من طرف الأطباء وضمان توجيه المتعاطين المعتقلين، والذين تظهر عليهم علامات الضعف الصحي (الانسحاب) إلى التكفل الطبي بمجرد اعتقالهم في الحراسة النظرية أو داخل السجن، كما أوصى اللقاء بالعمل على تكوين وتحسيس رجال الأمن (شرطة، درك، قوات مساعدة)، حتى يغيروا أساليب تعاملهم مع المتعاطين واحترام حقوقهم الإنسانية، والتعامل معهم كمرضى مع احترام كافة حقوقهم.

مولاي أحمد الدريدي المنسق الوطني لجمعية محاربة السيدا قال في عرض له خلال اللقاء، أنه بات ضروريا دعم الأنشطة الوقائية التي تستجيب لحاجيات متعاطي المخدرات في وضعية هشة والمعرضين للإصابة بداء السيدا والتهاب الكبد الفيروسي ب- (VIH) (VHC، وتوفير إمكانية الاستفادة لكل متعاطي المخدرات من التشخيص المبكر للسيدا و VHC، وكذا التلقيح ضد VHB والعلاج والتكفل لحاملي فيروس VIH، وتشجيع متعاطي المخدرات للانخراط في العمل الجمعوي كفاعلين أساسيين في محاربة السيدا وVHC، وضمان استفادة متعاطي المخدرات في السجون لنفس الحقوق في التكفل والعلاج من الإدمان والوقاية وعلاج الإيدز كباقي المواطنين، وتقوية سياسة تقليص المخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات وتقييمها.

الحسيمة

علاج مدمني المخدرات السامة للتقليص من مخاطر الإصابة بالسيدا

33646

دعا المشاركون في لقاء نظم نهاية الأسبوع الماضي بالحسيمة، إلى اعتماد مقاربة جديدة إزاء المتعاطين للمخدرات ترتكز على حقوق الإنسان والحق في الصحة، وذلك بهدف تقليص المخاطر المرتبطة بالإصابة بداء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا).

وقال المنسق الوطني لجمعية محاربة السيدا مولاي أحمد الدريدي، إن المعركة ضد تفشي فيروس السيدا على المستوى العالمي فشلت بسبب اعتماد مقاربات غير ملائمة، مؤكدا، في هذا الصدد، على ضرورة التوقف عن تهميش الأشخاص المصابين ومعاملتهم كمرضى وليس كمجرمين.

وأشار إلى أن تجارب بلدان كالمملكة المتحدة وسويسرا وألمانيا وأستراليا أظهرت بأن الاستراتيجيات الشاملة للوقاية من المخاطر يمكنها أن تقلص بشكل ملموس من انتشار الفيروس في صفوف المتعاطين للمخدرات، مسجلا أن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية تمثل عناصر محددة في علاج مدمني المخدرات السامة.

وتضمن برنامج هذا اللقاء، الذي نظمته جمعية محاربة السيدا، بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للحسيمة والناظور، عدة مداخلات تمحورت، على الخصوص، حول "حقوق الإنسان والحق في الصحة للمتعاطين للمخدرات" و"الاستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان والسيدا 2013 - 2017".

جمعية حقوقية تعتبر الإبقاء على تجريم الإجهاض لن يقضي على ظواهر عديدة أبرزها التخلي عن الأطفال

7/10/2018

حميد الكمالي

■ اعتبرت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، أن المشاورات الوطنية حول الإجهاض مجرد "زوبعة في فنجان" لا غير، معربة عن أسفها الشديد من نتائجها التي أبقت على تجريم الإجهاض الطبي إلا في حالات جد محدودة، مشيرة إلى أن الإبقاء على تجريم الإجهاض، لن يكون له أي تأثير ملموس على حجم ظاهرة الإجهاض السري وغير الآمن الذي يمارس كل يوم، ويعرض حياة النساء والفتيات للخطر، ولن يقضي على ظواهر عديدة كالتخلي عن الأطفال أو قتلهم أو المتاجرة بهم.

وذكرت الجمعية في بلاغ لها توصلت "رسالة الأمة" بنسخة منه، أن الحالات التي تم تحديدها في نهاية المشاورات الوطنية لن توفر الحلول لآلاف النساء والفتيات في وضعية صعبة، اللواتي يلجأن إلى الإجهاض نظرا لظروفهن الاجتماعية والاقتصادية أو الجسدية والنفسية والتي لا تسمح لهن بالإنجاب، فضلا عن أن الأمر يتعلق بإنجاب طفل غير مرغوب فيه، مبرزة أن الحالات الثلاث المسموح فيها بالإجهاض، وهي حالات الاغتصاب وزنا المحارم، والتشوهات الخلقية الخطيرة للجنين والحالات التي تشكل خطرا على صحة وحياة الأم تبقى محدودة وتستجيب فقط لنسبة ضئيلة جدا من حالات الحمل غير المرغوب فيه.

وفي هذا الصدد، دعت الجمعية، المشرع المغربي إلى وضع تصور شامل لصحة الأم، وهي "حالة الرفاهية الكاملة" في بعدها المادي والعقلي والاجتماعي، كما هو محدد من قبل منظمة الصحة العالمية وإعطاء المرأة الحق في التصرف لوحدها، بقبول أو رفض الأمومة دون تقييد ذلك بإذن الزوج أو أي شخص آخر، كما طالبت الحكومة بوضع سياسات عمومية تهدف إلى الوقاية والتوعية، بما في ذلك تعميم الولوج لوسائل منع الحمل، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية للمرأة، وإدماج برامج للتوعية والتربية الجنسية في المؤسسات التعليمية، داعية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى نشر جميع المذكرات التي وردت علنه في هذا الباب، لأن نشر نتائجها بكل شفافية وحده كفيل بأن يكشف مختلف توجهات ومواقف الجهات المعنية حول المشروع المجتمعي الذي تطمح إليه.

10-2326

أمازيغيات يستعدن لخوض تجربة الاستحقاقات

شكل موضوع «تقوية قدرات المرأة الأمازيغية للمشاركة في انتخابات 2015»، محور لقاء نظم نهاية الأسبوع الماضي بالحسيمة، بمبادرة من جمعية صوت المرأة الأمازيغية.

وأكد محمد الحموشي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالحسيمة- الناظور في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه بفضل الدينامية الجمعوية التي يعرفها إقليم الحسيمة خلال السنوات الأخيرة، تضم هذه المنطقة حاليا نخبة نسائية هامة تساهم بشكل فعال في تدبير الشأن المحلي الجهوي والوطني، مشيرا إلى أن النساء يتقلدن مناصب ومسؤوليات سواء في الهياكل السياسية أو على مستوى الإدارات العمومية.

ويهدف هذا اللقاء إلى اطلاع النساء الجمعويات وعضوات الأحزاب السياسية ببعض المفاهيم مثل مقاربة النوع الاجتماعي ومقاربة حقوق الإنسان، وكذا بالتدابير التي وضعتها المصالح المعنية لمواكبتهن، خاصة صندوق دعم وتشجيع تمثيلية النساء.

من جهتها، أبرزت البرلمانية سعاد الشيخي الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعيات في تأطير وتكوين وكذا مواكبة الفاعلين المحليين خاصة النساء والشباب، مشيرة إلى أن تدبير الشأن المحلي يجب أن يتم من قبل الرجل والمرأة على حد سواء بهدف تحقيق فعالية أكثر في السياسات العمومية المحلية والوطنية.

وأضافت أن مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسة حققت قفزة نوعية ما بين سنتي 2003 و 2009 مع ارتفاع هام في عدد النساء في المجالس المنتخبة، مبرزة أن العدد الكبير من النساء قادرات على تحقيق مكانة في الساحة السياسية بفضل كفاءتهن ومثابرتهن من جانبها، أكدت رئيسة شبكة جمعيات تنمية منطقة الحسيمة سعاد بنكشوح أن هذا اللقاء يأتي في إطار حملة التوعية المنظمة في يناير الماضي حول ضرورة الانخراط في العمل السياسي والجمعوي بهدف المساهمة في الدينامية التي تعرفها المملكة وكذا العمل كمواطنين مسؤولين ومستقلين.

ويتضمن برنامج هذه الدورة التكوينية، المنظمة بتنسيق مع شبكة جمعيات تنمية منطقة الحسيمة، مداخلات حول «مقاربة النوع، المفهوم، التكوين، والسياق والتحديات»، «مراحل مأسسة مقاربة النوع»، و«الجماعات الترابية، المكونات والكفاءات»، و«دور ومهام المجالس الجماعية»، و«المخطط الجماعي للتنمية»، و«تدبير الموارد المحلية».

غباء نائب برلماني

إدريس شكري

استيقظ نائب برلماني دانماركي، يسمى كريستيان جيل، متأخرا، لا يكاد يرى من الرمد الذي يملأ عيناه، فانضم إلى طابور، الذين يتهمون المغرب بممارسة التعذيب على نحو ممنهج.

لم يكن هذا الطابور إلا طابور "البوليساريو"، الذي فقد كل مصداقية في العالم، ولم يجد إلا غباء نائب برلماني، من أجل أن يسوق على لسانه أطروحته المشروخة، وتتلقفها في نقس الوقت وكالة أنباء الجمهورية الوهمية بغية الترويج لها.

ولو كان هذا النائب المسكين يمتلك ذرة معرفة بما يجري على أرض الواقع لما ركب هذه المغامرة، خاصة وأن البرلمان الأوروبي نفسه لم تعد تنطلي عليه أكاذيب "البوليساريو"، و الاتحاد الأوروبي اختار إقامة شراكة متقدمة مع المغرب لما حققه من تراكمات في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والحقوقية جعلته يتبوأ هذه المنزلة، وبالتالي فإن "نداء" هذا النائب لا معنى له، وهو مجرد صيحة في واد.

النائب المسكين، الذي تم تسخيره للحديث بمناسبة صدور تقرير مغرض لمنظمة العفو الدولية التي تشن حملة حقودة ضد المغرب منذ أزيد من سنة، دعا إلى توسيع مهام بعثة الأمم المتحدة في الصحراء لتشمل حقوق الإنسان، ناسيا أو متجاهلا أن مجلس الأمن لديه يقين تام أن هذه المهمة لا تدخل في اختصاصات "المينورسو" **وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بهذه المهمة أحسن قيام**.

وليس غريبا أن ترتفع بين الفينة والأخرى بعض الأصوات المأجورة، التي تحاول يائسة إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء، بعد أن انفلتت منها اللحظة التاريخية أو أن تضفي وكالة أنباء الجمهورية الوهمية بعض التوابل والبهارات على تقرير "أمنسي"، الذي رفض المغرب مضمونه جملة وتفصيلا، لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار التوضيحات التي قدمتها السلطات لهذه المنظمة، والتي اختارت عن قصد ومع سبق الإصرار والترصد أن تضعها في ذيل التقرير.

ولا شك إن مثل هذه الحالات الشاذة ستستمر في الظهور بين الفينة والأخرى، لأنها مستعدة لكي "تكري حنكها"، وأن تنطق بما يملى عليها على نحو يجعلها تظهر بحال الصمك في العرس.

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=30936

بلاغ لجمعية الصحافة والتواصل بخريبكة

عقد المكتب المسير لجمعية الصحافة والتواصل بخريبكة، اجتماعا عاديا يوم الثلاثاء 26 ماي 2015، تم خلاله تدارس مجموعة من القضايا المتعلقة بحصيلة عمل الجمعية لهذا الموسم، كما تم تدارس الآفاق المستقبلية للأنشطة المزمع تنظيمها خلال ما تبقى من هذه السنة، وخلص الاجتماع إلى مايلـي:

تفعيل بنود الشراكة الموقعَة بين جمعية الصحافة والتوصل بخريبكة ومنتدى الآفاق للثقافة والتنمية، في حفل ليلة الوفاء في نسختها الثالثة.

تنظيم مقهى أدبي خلال شهر رمضان المقبل، سيتم الإعلان عن تاريخه ومكانه وشعاره وبرنامجه، في الأيام القليلة القادمة.

تنظيم حفل تتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين دراسيا من أبناء المعوزين، (للموسم الدراسي 2014 / 2015)، في إطار العمل المشترك بين جمعيتنا والجمعية المحمدية للأعمال الإجتماعية بخريبكة.

تفعيل بنود الشراكة الموقعَة بين جمعية الصحافة والتواصل و مؤسسة مهرجان السينما الافريقية بخريبكة، والتنسيق بين الطرفين في شأن الدورة 18 المزمع تنظيمها في الفترة مابين 12 وَ 19 شتنبر 2015.

بعد النقاش المستفيض والتحليل البناء،فان الجمعية قررت مايلي:

– نطالب رئيس المجلس الجماعي بخريبكة، بالكشف عن المعايير التي تم اعتمادها في اختيار مشاريع الجمعيات في سياق البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لاسيما وأن جمعيتنا حرُمت من الاستفادة، رغم أن الملف الذي تقدمت به يستوفي الشروط المطلوبة.

– نخبر الرأي العام المحلي والوطني، بتأجيل النسخة الثالثة لملتقى القصة القصيرة، بسبب تنصل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال، بالتزاماتها، إذ امتنعت في أخر لحظة، ودون سابق إعلان، عن توفير حواسيب للمتفوقين، كما جرت العادة في الدورتين الأولى والثانية، اللتين عرفتا نجاحا باهرا بشهادة الجميع، وعلى رأسهم السيد عامل إقليم خريبكة عبد اللطيف شادلي.

– ندين بشدة التشويش الممنهج على هذه التظاهرة، وتهريبها من خريبكة إلى بني ملال، من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال .

– نعلن مقاطعة جميع الأنشطة التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال، احتجاجا على تنصلها من التزاماتها.

عـــن الجمعية

الرئيس: بوشعيب سحنون

0662743167

http://www.alobor.com/news/read/13118/

نبيل عيوش ممفاكش...قال انه سيلجأ للقضاء للطعن في قرار منع فيلمه الذي صوره عن الدعارة بمراكش

نبيل عيوش ممفاكش...قال انه سيلجأ للقضاء للطعن في قرار منع فيلمه الذي صوره عن الدعارة بمراكش

هدد نبيل عيوش مخرج فيلمه "الزين اللي فيك" الذي يرصد ظاهرة الدعارة بمراكش باللجوء للقضاء من أجل الطعن في قرار المنع الذي يقضي بحظر عرض الفيلم بالمغرب.

واعتبر عيوش قرار منع الفيلم الذي تلعب فيه الممثلة المراكشية لبنى أبيضار دور البطولة"غير قانوني و مناف للدستور"، ويستبعد أيضاء اللجوء إلى "المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وأشار إلى أن "التهديدات التي يتعرض لها لم تنته بقرار المنع، فمازال هناك من يطالب برأسه على الإنترنيت، بل إن ثمة من أحدث صفحة على الفايسبوك تطالب بتصفيته"، معتبرا أن "دور الدولة تهدئة الأمور، بدل صب الزيت على النار ".

وقال عيوش في حوار مع "المجلة24"، إن "طريقة التعاطي مع الفيلم تؤشر على غياب النقاش العمومي الديمقراطي".

وكانت أعلنت وزارة الاتصال أعلنت أن السلطات المغربية المختصة قررت عدم السماح بالترخيص بعرض فيلم ‘‘الزين لي فيك’’ بالمغرب، ‘‘نظرا لما تضمنه من إساءة أخلاقية جسيمة للقيم و للمرأة المغربية ومس صريح بصورة المغرب’’.

وأوضحت الوزارة في بلاغ لها أول أمس الاثنين، أنه ‘‘بعد مشاهدة فريق من المركز السينمائي المغربي لعرض فيلم تحت عنوان ‘‘الزين لي فيك’’، في أحد المهرجانات الدولية، فإن السلطات المغربية المختصة قررت عدم السماح بالترخيص بعرض هذا الفيلم بالمغرب، نظرا لما تضمنه من إساءة أخلاقية جسيمة للقيم و للمرأة المغربية ومس صريح بصورة المغرب’’.

http://www.kech24.com/%D9%86%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%8A%D9%88%D8%B4-%D9%85%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%86%D9%87-%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%AC%D8%A3-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D9%84%D8%B7%D8%B9%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%85%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A_a13437.html

جمعية الصحافة والتواصل بخريبكة تقاطع جميع أنشطة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال

عقد المكتب المسير لجمعية الصحافة والتواصل بخريبكة، اجتماعا عاديا يوم الثلاثاء 26 ماي 2015، تم خلاله تدارس مجموعة من القضايا المتعلقة بحصيلة عمل الجمعية لهذا الموسم، كما تم تدارس الآفاق المستقبلية للأنشطة المزمع تنظيمها خلال ما تبقى من هذه السنة، وخلص الاجتماع إلى مايلـي:

– تفعيل بنود الشراكة الموقعَة بين جمعية الصحافة والتوصل بخريبكة ومنتدى الآفاق للثقافة والتنمية، في حفل ليلة الوفاء في نسختها الثالثة.

– تنظيم مقهى أدبي خلال شهر رمضان المقبل، سيتم الإعلان عن تاريخه ومكانه وشعاره وبرنامجه، في الأيام القليلة القادمة.

– تنظيم حفل تتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين دراسيا من أبناء المعوزين، (للموسم الدراسي 2014 / 2015)، في إطار العمل المشترك بين جمعيتنا والجمعية المحمدية للأعمال الإجتماعية بخريبكة.

– تفعيل بنود الشراكة الموقعَة بين جمعية الصحافة والتواصل و مؤسسة مهرجان السينما الافريقية بخريبكة، والتنسيق بين الطرفين في شأن الدورة 18 المزمع تنظيمها في الفترة مابين 12 وَ 19 شتنبر 2015.

بعد النقاش المستفيض والتحليل البناء،فان الجمعية قررت مايلي:

1 – نطالب رئيس المجلس الجماعي بخريبكة، بالكشف عن المعايير التي تم اعتمادها في اختيار مشاريع الجمعيات في سياق البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لاسيما وأن جمعيتنا حرُمت من الاستفادة، رغم أن الملف الذي تقدمت به يستوفي الشروط المطلوبة.

2 – نخبر الرأي العام المحلي والوطني، بتأجيل النسخة الثالثة لملتقى القصة القصيرة، بسبب تنصل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال، بالتزاماتها، إذ امتنعت في أخر لحظة، ودون سابق إعلان، عن توفير حواسيب للمتفوقين، كما جرت العادة في الدورتين الأولى والثانية، اللتين عرفتا نجاحا باهرا بشهادة الجميع، وعلى رأسهم السيد عامل إقليم خريبكة عبد اللطيف شادلي.

3 – ندين بشدة التشويش الممنهج على هذه التظاهرة، وتهريبها من خريبكة إلى بني ملال، من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال .

4 – نعلن مقاطعة جميع الأنشطة التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال، احتجاجا على تنصلها من التزاماتها.

عـــن الجمعية
الرئيس: بوشعيب سحنون
0662743167

http://sawtkhouribga.com/news.php?id=1127

http://khouribga21.com/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A8%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9/

عماري الإخاء ومصر الشهداء

حفيظ زرزان

مرت أربع سنوات على استشهاد كمال عماري رحمه الله، مدة طويلة عريضة بأشهرها وأيامها، كانت لتكون كافية لإكمال تحقيق فُتِح ولم يغلق، وتقرير طبي رسمي أنجز ولم يخرج، ومحاكمة لا ندري متى تبدأ جلساتها؟

فترة زمنية شهدت في أيامها الأخيرة بمصر الأطهار، الإقدام على الكثير من الهمجية والوحشية والعبث، كان آخرها اغتيال سبعة نشطاء سياسيين برصاص الجيش المصري أمام المنتظم الدولي "الصامت"، الذي تحرك لشارل إيبدو بفرنسا مسارعا ومنددا ومتضامنا بينما أبدى "القلق" بشكل محتشم ومحدود في مصر، مع ما رافق هذه الجريمة المتكاملة من توزيع للأحكام الجائرة الجاهزة، إعدامات "هتلرية"، أبرزها تلك التي صدرت ضد السيد محمد مرسي أول رئيس مدني خرج من صناديق الاقتراع وفضيلة الشيخ القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي للمسلمين وشهداء فلسطين الذين رحلوا عن الدنيا، يا للخبل!

أمور زادت من التأكيد عن "تبعية" القضاء في البلدان العربية، حين يصير وسيلة لتصفية المعارضين السلميين وطبخ الملفات لهم.

وشاءت الأقدار أن يقترن شهر ماي بالشهداء في عالمنا العربي، بين عماري بالمغرب وشباب طاهر بمصر وآخرين بسوريا واليمن، اختلط فيها الموقف وامتزج الحق بالباطل ليتم تخيير الشعوب بين الاستبداد أو "الإرهاب" والفوضى، ولا بديل ثالث أوله الحوار الواسع النافع يعفي الأمة من العنف والدماء.

1 – شهداء مصر وإعدامات بالجملة

وقبل أي حديث عن عماري رحمه الله، لا يمكن القفز على أحداث جارحة وموغلة في الديكتاتورية، الإقدام على إعدام العديد من شباب الثورة بمصر تحت عدة مسميات للكذب على الرأي العام، أحكام تؤكد بالملموس أن الانقلاب العسكري بالأرض المحروسة وصل إلى الباب المسدود، ولم يجد خارطة طريق كما كان يزعم للاستقرار أو الاستمرار، عجز عن توفير الحرية والكرامة والعدالة التي خرج الملايين من أجلها، وفي لحظة ضعف وارتباك أخذ يوزع الأحكام والأختام هنا وهناك فاقدا البوصلة مجانبا العقل والصواب، نظام كان عليه أن يحرص على تجربته الديمقراطية الفتية بكل أخطائها وجراحها ليعطي النموذج كما كان يضرب به المثل أيام الحرب مع "إسرائيل"، ويصحح، ويطور، ويبن ، دون أن يوزع الأكفان والأحزان والفوضى.

2 – عماري.. تذكير

هو شاب مغربي خرج في مسيرات انطلقت بتاريخ 20 فبراير 2011 بالمغرب، آمن بالشعارات التي رفعت خلالها وكان ناشطا بشبيبة العدل والإحسان، ويوم 29 ماي 2011 انهالت عليه هراوات الأمنيين في مجزرة رهيبة كانت إلى زمن مضى ترتكب في الظلام لكنها والحالة هاته قد مورست يا حسرة في النهار أمام أعين المارة، طوقته "الصقور" في إحدى الأزقة الضيقة بمدينة أسفي جنوب الرباط ومدينة ولم تتركه إلا وهو مدرج في دمائه طريح الفراش، ليخلف هذا الاعتداء إصابات خطيرة على مستوى الرأس وكسرا في الرجل اليمنى وكدمات على مستوى الوجه ورضوضا كذلك في جميع أنحاء الجسم خاصة على مستوى الصدر، لتكون النتيجة النهائية لهذا القمع الشرس استشهاده يوم الخميس 02 يونيو 2011 بمستشفى محمد الخامس بأسفي.

لاقى الجرم إجماعا إعلاميا وحقوقيا كبيرا وواسعا، فقد أصدر "المرصد المغربي للحريات العامة" و"الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان"، يوم الخميس 16 يونيو 2011 بالرباط، تقريرا بشأن ملابسات وفاة الشهيد كمال عماري وتداعيات الاعتداء على المتظاهرين يوم 29 ماي 2011بآسفي ، أكدا من خلاله على تورط الدولة في الجريمة وطالبا بإنصاف الضحية ومحاكمة الجناة.

وعلى منوالهم ندد الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان– 17 منظمة حقوقية– وشدد على ضرورة المحاسبة.

وأخذ الملف بعدا دوليا حين أصدرت منظمة التحالف الدولية (AFD International)تقريرا يتحدث عن: "اختطاف واعتقال ومصادرة (سرقة نهب) الممتلكات الخاصة والسب والقذف والتعذيب والتهديد بالاغتصاب والسجن، ويتم اختطاف واعتقال أعضاء حركة 20 فبراير قبل المظاهرات وخلالها وبعدها. كما سخرت السلطات جميع الوسائل في عين المكان لإرهاب الشباب وإجبارهم على عدم المشاركة في المظاهرات".

بدوره اعترف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمسؤولية الدولة في قتل كمال عماري، على لسان رئيسه إدريس اليزمي الذي قدم تقريرا أمام مجلسي البرلمان يوم الاثنين 16 يونيو 2014، وأقر بـ"الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة (أسفي وأسا) والمس بالسلامة البدنية لبعض المحتجين وخاصة في صفوف النساء والقاصرين ومداهمة بعض المنازل خارج القانون وأيضا تعرض بعض عناصر القوات العمومية للعنف" .

سارعت الدولة لتطويق هذه الجريمة بإعلان فتح تحقيق، وأكد السيد خالد الناصري بوصفه الناطق الرسمي باسم الحكومة آنذاك بباريس الجمعة 3 ماي 2011، الذي حل ضيفا على قناة فرانس 24، أن السلطات العمومية قررت فتح "تحقيق قضائي معمق" والقيام بـ"تشريح جثة الهالك" ، وأشار إلى أن التحقيق القضائي والتشريح وحدهما الكفيلان بتوضيح الرؤية وتحديد المسؤوليات، مذكرا أن هذه الوفاة وقعت "في ظروف يتطلب تحديدها" .

ومنذ ذلك الحين، لا تقرير التشريح عرف طريقه إلى الأسرة وهيأة الدفاع، ولا التحقيق اكتمل ولا المحاكمة بدأت، واكتفت الدولة بالاعتراف على لسان "حقوقييها"، دون أن تتحرك وزارة العدل والداخلية لمباشرة المسطرة المترتبة عن هذا الاعتراف.

عجز السيد الوزير الرميد عن التطرق للملف ولو من باب التلميح وهو الوافد الجديد إلى المسؤولية، مما يطرح التساؤلات عن مزاعم إصلاح القضاء التي أطلقها، وكلنا يتذكر حين صرح للعربي 21 وقال: "إصلاحات المغرب في مجال العدالة تجاوزت دولا أوربية!" . الرجل في تصريحاته "التسويقية"، نسي الملف "المجمد" والعديد من الملفات لعل أبرزها تشميع بيت الأستاذ محمد العبادي الأمين العام لجماعة العدل والإحسان المغربية دون سند قانوني أو حكم قضائي؟

خاتمة

إنه ثمن الحرية الذي كتب على الأمة أن تدفعه في طموحها، لتشهد هذه الدماء الزكية على بشاعة الأنظمة العربية وفظاعة ممارسة أجهزتها الأمنية التي تنفذ "التعليمات" خارج المنطق والقانون في تشابه متقارب.

هل هناك من ضمائر وإنسانية نخاطبها وندعوها للتعقل والحوار وإنصاف الضحايا وفسح المجال لعدالة وديمقراطية حقيقية؟

حقيقة شخصيا أرجو ذلك، لوطن يتسع لجميع أبنائه يحضنهم ويأويهم إليه بعيدا عن براثن عنف الدولة ومليشيات داعش، يحسون فيه بالأمان والكرامة، بمؤسسات دستورية وقانونية قوية تنصفهم وتجبر ضررهم وتحميهم.

http://aljamaa.net/ar/document/95211.shtml

نيابة التعليم بوزان واللجنة الجهوية لحقوق الانسان

محمد حمضي

SONY DSC

نيابة التعليم بوزان واللجنة الجهوية لحقوق الانسان يسدلان الستار على الموسم الدراسي على ايقاع التربية على المواطنة وحقوق الانسان والديمقراطية
محمد حمضي
لان اتفاقية الشراكة الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال ، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بطنجة\ تطوان لن يكون لروحها صيتا يذكر اذا لم تفلح في فتح نوافذ على فضاءات المدرسة العمومية يتسرب منها نسيم التربية على المواطنة وحقوق الانسان والديمقراطية ، فتنساب هذه القيم في شرايين الأجيال الصاعدة التي تبني الطريق والطريق يبنيها كما قال الشهيد المهدي بنبركة وهو يشرف على ورش طريق الوحدة .
في هذا السياق ، ومن أجل اعطاء نفس لروح هذه الاتفاقية ، وبعد سلسلة من الأنشطة المشتركة أطلقتها نيابة وزارة التربية الوطنية بوزان والآلية الحقوقية الدستورية التي نجحت في تغطية الموسم الدراسي الذي دخل منعرجه الأخير ، أسدل الستار يوم الأربعاء **20** ماي بتنظيم لقاء واسع ونوعي استضاف فيه الشريكان اللذان دعمهما المجلس البلدي في طبعته الجديدة ، عالم الاجتماع الدكتور مصطفى محسن الذي سائل » المدرسة المواطنة « .
اليوم الدراسي انطلق بجلسة افتتاحية تحدث فيها كل من ،السيدة عزيزة الحشالفة نائبة وزارة التربية الوطنية بوزان ، ومحمد حمضي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال ، ومحمد غدان رئيس المجلس البلدي الذين أجمعوا بأن العمل المشترك الذي يقومون به يدخل في اطار مواصلة زرع البذور دون التفكير في الحصاد ، وأن ضجيج الجدار الذي ينهار لن يحجب عن المسامع صوت القمح الذي ينمو .

الدكتور مصطفى محسن في مداخلته التي اختار لها عنوان » التربية على المواطنة وحقوق الانسان والديمقراطية « ناقش فيها في المحور الأول مفهوم المواطنة في دلالاته وأبعاده وعلاقته بالديمقراطية . وفي المحور الثاني سلط الضوء على مفهوم حقوق الانسان جدورا وامتدادات. أما المحور الثالث فخصصه للحديث عن التربية على المواطنة وحقوق الانسان بين السياق التربوي المؤسسي وبين المحيط الاجتماعي . وفي المحور الأخير تقدم بمجموعة من البدائل المقترحة والآفاق من أجل التفكير في بناء مدرسة مواطنة قادرة على بناء الإنسان الذي نطمح اليه بكل ما ننتظر أن يحمله من معارف ومهارات وكفايات ومنظومات قيمية.

بدوره وضع عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الحضور في قلب » دليل المدرس (ة) للتربية على حقوق الانسان ، الذي ترجمه المجلس الوطني لحقوق الانسان ، ووضعه رهن اشارة منسقي ومنسقات أندية حقوق الانسان والمواطنة بالمؤسسات التعليمية باعتبارها موطنا للأجيال الصاعدة التي عليها تملك الثقافة الحقوقية .

وذكر ممثل الآلية الحقوقية الدستورية (الفصل **161**) بمضامين اعلان باماكو الصادر عن الندوة الدولية المنعقدة بتاريخ **3** نونبر **2000** حول حصيلة ممارسات الديمقراطية والحريات في الفضاء الفرانكفوني ، والذي من بين الالتزامات التي جاءت في بابه الرابع ، النهوض بالثقافة الديمقراطية في شتى أبعادها ، وذلك عن طريق التربية والتكوين (دليل المدرس(ة) آلية من آليات الاشتغال على النهوض بثقافة المواطنة وحقوق الانسان),

يذكر بأن هذا اليوم الدراسي الهام الذي تفاعل مع حلقاته الحضور الكمي والنوعي ، دارت أشغاله برحاب فضاء الثانوية التأهيلية عبد الله بن ياسين ، وتابعها طيف من المشاركات والمشاركين نذكر منهم ، منسقو ومنسقات أندية المواطنة وحقوق الانسان ، والتعاونيات المدرسية ، وممثلون وممثلات نقابات تعليمية ، وجمعيات المجتمع المدني ، وأطر ادارية وتربوية ، وتلميذات وتلاميذ ، وأعضاء من المجلسين البلدي والإقليمي ، وفاعلون بجمعيات أمهات وآباء التلاميذ ...

http://ouazzanemagazine.com/%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84/

جمعية الصحافة والتواصل بخريبكة تقاطع جميع أنشطة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال

عقد المكتب المسير لجمعية الصحافة والتواصل بخريبكة، اجتماعا عاديا يوم الثلاثاء 26 ماي 2015، تم خلاله تدارس مجموعة من القضايا المتعلقة بحصيلة عمل الجمعية لهذا الموسم، كما تم تدارس الآفاق المستقبلية للأنشطة المزمع تنظيمها خلال ما تبقى من هذه السنة، وخلص الاجتماع إلى مايلـي:

– تفعيل بنود الشراكة الموقعَة بين جمعية الصحافة والتوصل بخريبكة ومنتدى الآفاق للثقافة والتنمية، في حفل ليلة الوفاء في نسختها الثالثة.

– تنظيم مقهى أدبي خلال شهر رمضان المقبل، سيتم الإعلان عن تاريخه ومكانه وشعاره وبرنامجه، في الأيام القليلة القادمة.

– تنظيم حفل تتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين دراسيا من أبناء المعوزين، (للموسم الدراسي 2014 / 2015)، في إطار العمل المشترك بين جمعيتنا والجمعية المحمدية للأعمال الإجتماعية بخريبكة.

– تفعيل بنود الشراكة الموقعَة بين جمعية الصحافة والتواصل و مؤسسة مهرجان السينما الافريقية بخريبكة، والتنسيق بين الطرفين في شأن الدورة 18 المزمع تنظيمها في الفترة مابين 12 وَ 19 شتنبر 2015.

بعد النقاش المستفيض والتحليل البناء،فان الجمعية قررت مايلي:apck fin

– 1تطالب رئيس المجلس الجماعي بخريبكة، بالكشف عن المعايير التي تم اعتمادها في اختيار مشاريع الجمعيات في سياق البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لاسيما وأن جمعيتنا حرُمت من الاستفادة، رغم أن الملف الذي تقدمت به يستوفي الشروط المطلوبة.

2 – تخبر الجمعية الرأي العام المحلي والوطني، بتأجيل النسخة الثالثة لملتقى القصة القصيرة، بسبب تنصل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال، بالتزاماتها، إذ امتنعت في أخر لحظة، ودون سابق إعلان، عن توفير حواسيب للمتفوقين، كما جرت العادة في الدورتين الأولى والثانية، اللتين عرفتا نجاحا باهرا بشهادة الجميع، وعلى رأسهم السيد عامل إقليم خريبكة عبد اللطيف شادلي.

3 – تدين بشدة التشويش الممنهج على هذه التظاهرة، وتهريبها من خريبكة إلى بني ملال، من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال .

4 – تعلن مقاطعة جميع الأنشطة التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة خريبكة – بني ملال، احتجاجا على تنصلها من التزاماتها.

http://khouribga21.com/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A8%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9/

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف يستضيف الجمع العام لشبكة أمان.

الرباط :شدى24

يستقبل المنتدى المغربي من أجـــل الحقيقة والإنصـــــــاف الجمع العام لشبكة أمان التي تضم هيئات حقوقية عاملة في مجال تأهيل ضحايا التعذيب والوقاية منه في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وذلك في **30 مايو 2015.**

وتمهيدا لهذا الجمع العام وبشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سوف يتم تنظيم ندوة اقليمية **يوم 29 مايو 2015** حـــول :

« الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب في شمال افريقيا و الشرق الأوسط »

سيشارك في هذه الندوة ممثلين عن الجزائر و تونس وموريطانيا وليبيا ومصر وفلسطين والأردن ولبنان والعراق(اقليم كردستان) والكويت وإيران والبحرين.

وتهدف هذه الندوة إلى الوقوف على حالة البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية التعذيب في المنطقة كما ستتوقف عند تجارب المغرب ودول المنطقة المصادقة على البروتوكول، في مجال التحضير لوضع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

http://chada24.com/?p=2020